

ورقة عمل

مذكرات وتحليل

المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

عدد 41 - سبتمبر 2016

ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي

سامي بوصيدة

عماد بن رابح



هذه الوثيقة هي ملك للمعهد التونسي للقدرّة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ).

ويعتبر أي استنساخ، كلي أو جزئي، دون الحصول على ترخيص مسبق من المعهد غير قانوني ويشكل تعديا على ملكيته الفكرية.

وينوّه المعهد إلى أن النتائج والإستنتاجات الواردة في هذا العمل تعود للمؤلف ولا تلزم الإدارة ولا سلطات الإشراف.

تم إنجاز هذه الورقة، خارج إطار برنامج العمل السنوي و بمبادرة فردية من السيدين سامي بوصيدة و عماد بن رايح

الفهرس

1	تقديم
2	I. مفهوم التنمية
4	نظرية التبعية
5	تيار التنمية الجهوية أو المحلية
6	مدرسة التنمية البشرية
7	مدرسة التنمية المستدامة
8	مدرسة الإقتصاد الإجتماعي التضامني
9	المدرسة المؤسساتية
10	II. الواقع التونسي
15	III. الخلاصة
16	IV. ملامح تحقيق التنمية في تونس
18	المراجع

تقديم

التنمية مسألة لطالما كانت السبب في اندلاع الثورات في العالم منها الإجتماعية والفكرية والسياسية وكلها تتلاقى في قاسم مشترك يحرك الشعوب نحو رفض الواقع والسعي إلى تغييره ألا وهو مستوى الوعي العام والذي يرتبط أيما ارتباط بالتنمية في أحد أو كل أبعادها المختلفة والمتلازمة والمتكاملة. وبالتالي فللخوض في مسألة التنمية نتعرض وجوبا لعدد الأوجه والأبعاد التي تعكس شموليتها وترجم علاقتها السببية المعقدة مع باقي أبعاد الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وكذلك الثقافية والدينية.

كل هذا يجعل من التنمية كمفهوم شامل مطلبا مطلقا للشعوب دون الخوض بوضوح في ماهيتها ومحدداتها. فمفهوم التنمية كعملية عميقة تعالج كل جوانب الحياة المجتمعية ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية متأثرا بخصوصيات تلك الحقبة الزمنية التي طغت عليها الإشكاليات السياسية والإقتصادية، حيث كانت التنمية محورا أساسيا في برامج إعادة البناء في أوروبا وفترة التأسيس لما بعد الإستعمار في البلدان النامية.

وقد تأثر هذا المفهوم بداية بنوعين من المقاربات، منها ذات الصبغة التطبيقية التي كانت تنشرها المنظمات الدولية المختصة في برامجها (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للإنماء وعدد البنوك والمنظمات الإقليمية للتنمية) في شكل تقارير وتحقيقات وبحوث، وذات الصبغة الأكاديمية كالكتب والمقالات والبحوث التي تنجزها مخابر مختصة ومراكز جامعية. وبالتالي فإن بناء مخططات التنمية يشترط تحديد جانب من مفومها الشامل.

في هذا السياق تندرج هذه الورقة التي تتناول مفهوم التنمية من مختلف أبعاده وزواياه بحثا عن استخلاص مفهوم مبسط يمكن من فهمها والخوض في محددها.

I . مفهوم التنمية

كما أشرنا في البداية فالتنمية مسألة معقدة نظرا لتعدد جوانبها وتعدد المتداخلين فيها حيث تختلف البرامج التنموية باختلاف مستوى المتداخلين فهي كلية إذا كانت الجهة الفاعلة هي الدولة، قطاعية أو جزئية إذا كانت الجهة الفاعلية ذات علاقة بالإستثمار، (رأس المال الخاص، الجماعات المحلية...). وتختلف برامج التنمية باختلاف الرهانات (رهانات اقتصادية، إجتماعية، سياسية...) ومجالات التدخل (صناعية، فلاحية، خدماتية، تكنولوجية...).

كما تتأثر برامج التنمية بتداخل عديد المستويات المحلي والجهوي والوطني مع أن الحدود بين هذه المجالات والمستويات ليست ثابتة ولا نهائية. كما أن عملية التنمية تتضمن عديد الأبعاد المتداخلة من حيث العلاقة السببية التي تجمعها فهي تمثل الغاية والوسيلة في الآن ذاته.

وبالتالي، وبالرجوع إلى ازدواجية العلاقة السببية بين التنمية ومحدداتها، فإن ماهية التنمية تأثرت بعديد الأبعاد الفلسفية التي يغلب عليها جانبان شموليان : الجانب الإجتماعي والجانب الإقتصادي والبيئي خاصة.

أما بالنسبة لعلم الإجتماع فيتناول مسألة التنمية من الجوانب التحليلية التي تتعلق بمسار التغيير الإجتماعي الناتج عن التغيرات المنظمة والمنضوية تحت أنماط الإنتاج داخل المجتمعات. فالتنمية هي عملية منظمة يتحكم بها عديد الفاعلين ويحكمها الصراع الإجتماعي حول الثروة وكيفيات خلقها وتركيمها وزيادتها وتوزيعها. من هنا فإن البحث في ماهية التنمية يمكن أن يتمحور حول ثلاثة تساؤلات تحاكي العمق المجتمعي للشعوب : الممارسات الإجتماعية لمختلف القوى الفاعلة في المجتمع، نمط الإنتاج أي العلاقات القائمة بين مختلف قوى إنتاج الثروة وكيفية الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر.

إلا أن هذا المفهوم قد يغلب عليه البعد الإجتماعي تاركا البعد الإقتصادي الذي اكتسب حيزا أكبر في تطور ماهية التنمية، حيث تعتبر العلوم الإقتصادية الأسبق تاريخيا في تناول

التنمية بما هي نمو ويعود ذلك إلى كونها تعتمد في مقاربتها على الطرق الإحصائية التي تمكن من احتساب معدلات تزايد الثروة والتوازنات التوزيعية داخل المجتمع.

وبالتالي، فإن العلوم الاقتصادية اعتبرت المجال العلمي الأنسب لتناول موضوع التنمية حيث سيطرت هذه النظرة الاقتصادية الكمية خاصة خلال خمسينات القرن العشرين وستيناته. وقد كانت هذه السيطرة امتدادا لبدايات التنظير الاقتصادي فيما يتعلق بعمليات خلق الثروة وتنميتها وزيادة القدرات الإنتاجية التي تم تناولها في كتابات كل من ريكاردو وماركس وسميث... ودون الخوض في الاختلافات بينهم فإن المنطلق يتمثل في كون الاقتصاد السياسي يمثل العلم الذي يتناول بالدرس القوانين السياسية والقواعد المؤسسية المحددة لتنظيم عملية إنتاج وتوزيع الثروة في علاقة بنظام اقتصادي واجتماعي معين. وعلى هذا الأساس فإن أسس التفكير في التنمية ليس وليد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حصلت في القرن العشرين، بل هو وليد القرن التاسع عشر الذي شهد تغيرات اجتماعية أفرزتها الثورة الصناعية ويسرت التفكير في ثروة الأمم (عنوان كتاب آدام سميث) وموقع وتغيرات كيفية تنظيم العمل اجتماعيا وتأثيرات نمط الإنتاج على العلاقات الإنتاجية داخل المجتمع.

هذه العلاقات التي تمثل بالطبع المحددات الأساسية لخلق الثروة وكيفية توزيعها بين أفراد المجتمع وبالتالي التنمية في مفهومها الوليد. وفي هذا السياق ظهرت العديد من المدارس والتيارات الفكرية التي خاضت في مفهوم التنمية وإمكانات تطويره. مدرسة التحديث: تقوم هذه المدرسة على دراسة مراحل النمو التي أصدرها سنة 1959 "Walt Whitman Rostow" في مؤلفه "مراحل النمو الاقتصادي" حيث بين أن النمو الاقتصادي للمجتمعات يمرّ حتما بخمس مراحل كبرى متتالية :

- (i) مرحلة المجتمع التقليدي (وهو مرادف للمجتمع الزراعي) ؛
- (ii) مرحلة تحقيق شروط ما قبل الإقلاع ؛
- (iii) مرحلة الإقلاع ؛
- (iv) مرحلة النضج ؛

(v) مرحلة الإستهلاك الجماهيري المكثف.

وقد أفضت هذه المقاربة إلى بروز تصنيف للمجتمعات طبقاً لموضعها على امتداد المسار التاريخي للتطور الإقتصادي والذي يسير حتماً نحو الأمام. وعموماً تمكن هذه المدرسة أو النظرية من تصنيف المجتمعات إلى ثلاثة أصناف وذلك بالإعتماد على درجة التصنيع فالمجتمعات المتخلفة وهي التي يغلب على اقتصادها الجانب التقليدي والمنجمي، المجتمعات الصاعدة أو في الفترة الإنتقالية بين الصناعية وغير الصناعية ثم المجتمعات المتقدمة وهي التي بلغت مراحل متقدمة في الصناعات الثقيلة والخدمات. وقد استعمل هذا المعيار بأكثر تفصيلاً في عديد المجالات التي تستدعي تصنيف الدول حسب درجة نموها الإقتصادي.

نظرية التبعية

نشأ هذا التيار الفكري في بداية ستينات القرن العشرين وقد ارتكز بالتحديد في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية وقد أسسه "Fernando Henrique Cardoso" متبنياً الفكر الماركسي الجديد. وقد قامت هذه النظرية على نقد مدرسة التحديث رافضة فكرتها الأساسية التي تفترض أن تطوير الدول المتخلفة يبقى رهين انتشار عوامل التحديث المستقاة من المركز المتقدم ليتم تصديرها إلى الأطراف. وقد ارتكز هذا النقد على وجود خلل في المسار التنموي المفترض من قبل المدرسة التحديثية ألا وهو وجود بلدان في مرحلة اللاتنمية. كما يعاب أيضاً على هذا الفكر ارتكازه على العوامل التاريخية المرتبطة بالحقبة الإستعمارية وتبعية البلدان المتخلفة للمستعمر دون تحليل بنية العلاقات بين الهوة الطبقية لمجتمعاتهم ومسارات تطورها والمكونات السياسية والثقافية للبنى الإجتماعية في هذه البلدان في مرحلة ما بعد الإستقلال. كما أن نظرية التبعية تسعى إلى تكريس ما يعرف بالتبادل اللامتكافئ بين دول المركز المتقدمة ودول الأطراف. حيث تبقى دول المركز باعتبار الأسبقية التاريخية في مراكمة رأس المال المادي والبشري في مستوى الصدارة وترتكز على البحث والإبتكار وترويج السلع المصنعة تجاه الدول المتخلفة التي تجد نفسها تابعة وترتكز في مبادلاتها التجارية على المواد الأساسية.

وإلى جانب هذه العوامل الخارجية، فإن الوضع الداخلي أيضا يشكو من عديد النقائص حيث أن هذه التبعية لا تمكن دول الأطراف من تحديث جهازها الإنتاجي وتعاني من معدلات دخل ضعيفة، إلى جانب الوضع الصحي والمستوى التعليمي الذي يشكو تدهورا كبيرا، بالإضافة إلى غياب البنى الأساسية والمؤسساتية والأرضية السياسية الملائمة لتحقيق التنمية.

تيار التنمية الجهوية أو المحلية

ظهر هذا التيار خاصة بعد الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن العشرين وما أفرزته من محدودية الأنظمة الليبرالية والرأسمالية المتوحشة التي فرضت إلزامية الدور التعديلي للدولة، ومن ثمة ازدياد دور الدولة في بلورة الفعل التنموي، وتركزت سلطة صنع القرار وهندسة استراتيجيات التنمية في العاصمة السياسية، حيث أصبح التخطيط المركزي، المتأثر بطبيعته بعوامل سياسية لا تخضع في أغلبها لا للمنطق الاجتماعي ولا الإقتصادي، يلعب دورا هاما في رسم ملامح المسار التنموي مما زاد في تفاقم الهوة وتعاضم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم والأقطار والمناطق والقطاعات. وقد ظهرت مشكلات التفاوت الجهوي في التنمية كنتيجة لاستئثار المنظمات الدولية وفرض سيطرتها المدعومة بالقوى الإستعمارية على رسم المخططات التنموية الكبرى التي تكتسي نوعا من النمطية وكان السبب الرئيسي لبروز شركات ضخمة أو أقطاب صناعية في بعض المناطق التي كانت أكثر اندماجا وسرعة في النمو من غيرها. حيث يعاب على هذا التمشي إهمال الجانب الخصوصي للثروات والميزات التفاضلية الكامنة في بعض المناطق البعيدة عن المركز.

وبناء على هذا النقد وتحديدًا في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، بدأ التفكير في سياقات جديدة لاحتواء المناطق البعيدة عن المركز والتي تمكن من تحويل التنمية إلى صيرورة داخلية من خلال إدراج الجماعات المحلية لكونها من بين الوسائل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتقوم مقارنة التنمية المحلية على عنصرين أساسيين وهما إرساء مبدأ التشارك القاعدي لمختلف المكونات والفئات المجتمعية في المسار التنموي

العام والذي يبني انطلاقاً من القاعدة (الجهة) وصولاً إلى القمة (المركز) إضافة إلى تشجيع المبادرة الخاصة والذاتية. والجدير بالذكر أن هذا التيار الفكري يمثل مزيجاً من الردود على مختلف التيارات التي أدت إلى انتشار أشكال من الهيمنة الاقتصادية فئوية أو جغرافية كانت. كما تقتضي هذه المقاربة ضمان التواصل والشفافية في العلاقة بين المركز والجهة والذي يفترض درجة عالية من اللامركزية لضمان درجة عالية من الإستقلالية الجهوية ويمثل بالتالي الإطار المناسب للتخطيط وتنفيذ المشاريع من خلال إعطاء حق المشاركة وتقاسم الأدوار بين مختلف المستويات الإدارية وتفعيل دور السلطات والجماعات المحلية ودمج جمعيات المجتمع المدني في عمليات التنمية، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ. وتشرط التنمية الجهوية أو المحلية بالأساس تركيز الدولة أو المركز على تنشيط المسار التنموي وحسن توجيهه في الإتجاهين من الأطراف إلى المركز ومن المركز إلى الأطراف بالإضافة إلى السهر على مدّ قنوات التأثير والإندماج بين مختلف المناطق والجهات أو المحليات من خلال تطوير البنية الأساسية للنقل والإتصالات خاصة ودعم العلاقات التجارية وحماية المشاريع الصغرى التي تنشأ في الجهات من المنافسة أي بإدراجها في سياق غير تجاري بالمعنى الليبرالي.

مدرسة التنمية البشرية

من أهم المبادئ التي تناهت بها هذه المدرسة هي أن التنمية تنطلق من الفرد لتشمل المجموعة كما تدعو إلى تجاوز التقييم الإقتصادي الصرف لقياس تحسن مستوى عيش الإنسان بالاعتماد على مؤشرات الإقتصاد الكمي. وبالتالي فإن التنمية بالنسبة للفرد لا يمكن أن تتلخص في نمو الدخل بل يجب أن تشمل كل المجالات الحياتية للإنسان. وقد تطرق مؤسسو هذه المدرسة إلى مفهوم التنمية من هذا الباب حيث يعتبر "Amartya Kumar Sen" الإقتصادي الهندي في مؤلفه "التنمية حرة" أن التنمية هي المسار الذي تنمو عبره الحريات الحقيقية للناس. حيث لا يمكن حصر مفهوم التنمية في الجانب الإقتصادي فحسب بل يجب توسيعه ليشمل كل ما يتعلق بالحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

إذا، فالتنمية هي توفير ما يمكّن الإنسان من أن يكون وكيلا لصياغة وتنفيذ القيم التي تجعله فاعلا ومؤثرا في مجتمعه. ويتجلى ذلك أيضا في تعريف عالم الإقتصاد الباكستاني "محبوب الحق" الذي يعرف التنمية البشرية على أنها "توسيع لمجال الخيارات أمام البشر".

ومن هنا، فإن هذا المفهوم يحتم خروج مؤشر قياس التنمية عن السياق الكلي ليتم التركيز على المستوى الفردي لتنمية الإنسان الذي يمثل الثروة الحقيقية والمحور الأساسي لتنمية الشعوب. وقد دعمت أدبيات مدرسة التنمية البشرية من خلال الإعتراف بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل رسمي، ووصفتها بأنها ممارسة فكرية مستقلة، وأداة هامة لزيادة الوعي بمستوى التنمية البشرية حول العالم. وكان ذلك منذ تسعينات القرن العشرين بظهور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي حرص على التخلي عن المقاربة الكلية لقياس مستوى التنمية من خلال الدخل وتطور الإنتاج الصناعي... وتعويضه بمقاربة تأليفية تعتبر أكثر دقة وتركز على الفرد وهو ما يعرف اليوم بمؤشر التنمية البشرية. والذي يتكون من ثلاثة أبعاد: الصحة والتعليم ومستوى العيش.

ورغم أن هذا المؤشر يعكس إلى حد كبير ما يمكن توفيره للإنسان ليكون فاعلا في مجتمعه إلا أنه يهمل بعض الجوانب التي لا تقل أهمية مثل الجهة والتاريخ والجنس وخاصة الحريات التي تمثل العمود الفقري الذي بنيت عليه فلسفة هذا التيار الفكري.

مدرسة التنمية المستدامة

إنطلاقا من البحث عن حلول لجدال القائم حول ملكية وسائل الإنتاج الطبيعية والتوزيع غير العادل لها والحرص على حمايتها وترشيد طرق التصرف فيها والحفاظ على سلامة شروط الحياة الكريمة للإنسانية سواء في الحاضر أو المستقبل يطرح هذا التيار فكرة إدماج حق الأجيال القادمة في ضمان صيرورة عملية التنمية. فالتنمية المستدامة هي مسألة شاملة ترتبط بالتنمية بكل دلالاتها ومحدداتها مع مراعاة ما يسهم في نشر مبدأ العدالة في المكان والزمان. فهي تتعلق بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع حيث تُمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي دون المساس بالتنوع الحيوي والحفاظ على المحيط

الطبيعي حتى لا يتم التعدي على حقوق الأجيال القادمة فيما تمتعت به الأجيال المعاصرة. وقد تم تبني هذا التيار في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد سنة 1992 في "Rio de Janeiro" حيث تبينت ضرورة معالجة التفاوت التنموي في العالم لا من جانب انتشار الفقر فقط حيث أن جزءا كبيرا من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر بل وأيضا التفاوت في الإستفادة من الطبيعة والتأثير السلبي على النظام البيئي الذي تعاني منه البشرية جمعاء.

كما تعتمد التنمية المستدامة على معادلة بين ثلاثة أبعاد أساسية تحقق التوازن الإجتماعي دون الإخلال بالنظام البيئي وهي :

- (i) البعد البيئي والمحافظة على الموارد مثل الهواء، التربة، الماء، الغطاء النباتي، والعناصر العضوية ؛
- (ii) البعد الإقتصادي أو الأنشطة المتمثل في ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية و معالجة الأضرار الناجمة عن التدخل الإنساني فيها إضافة إلى حماية الموارد الطبيعية ؛
- (iii) البعد الإجتماعي وألغايات والمتمثلة أساسا في حماية التوازن البيئي، تحسين المردود الإقتصادي وتحقيق الإستقرار الإجتماعي.

مدرسة الإقتصاد الإجتماعي التضامني

إذا ما تمحصنا في عمق التطور التاريخي للأنظمة الإقتصادية يمكن اعتبار هذا التيار الأقدم من بين الإتجاهات الفكرية للتنمية حيث يمثل جزءا من النسيج الإقتصادي والإجتماعي الغير معلن فهو عبارة عن وحدة لخلق الثروة دون الدخول في الدورة الإقتصادية الكلاسيكية والتي يكون الطرف الفاعل فيها الفئات التي بقيت على حافة استثمارات القطاع العمومي والإستثمار الخاص حيث يصعب اندماجهم في الدورة العادية للإنتاج والتوزيع داخل السوق وذلك بشكل تلقائي إما جزاء المنافسة أو متأثرين بطابعهم اللاربيحي. الإقتصاد الإجتماعي التضامني أو الإقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الإقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الإقتصادي إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح. وهذا الإقتصاد

يختلف عن النماذج الإقتصادية العادية إذ يستثمر التقدم والتطور في مختلف المجالات بغية تحقيق التنمية الإجتماعية. وهو يسخر الأدوات الإقتصادية لخدمة غايات اجتماعية من أهمها إرساء العولمة وتحقيق الرفاه والنمو للجميع، بدلا من مكاسب تخدم الربح الفردي لصاحب رأس المال. ESCWA أما هيئة فالون للإقتصاد الإجتماعي ببلجيكا فقد اعتمدت التحديد التالي : "الإقتصاد الإجتماعي يجمع الأنشطة الإقتصادية الممارسة من طرف شركات، وبصفة رئيسية التعاونيات، التعااضديات والجمعيات، حيث تتميز مبادئها بتوجه أهدافها لخدمة الفرد والأعضاء أو الجماعة بدلا عن الربح واستقلالية التسيير وتدرج القرار الديمقراطي وأسبقية الأفراد والعمل على رأس المال في تقسيم العائدات".

وقد نشأت هذه الأشكال للإنتاج في ظل كل الأنظمة الإقتصادية سواء كانت رأس مالية متطورة صناعيا مثل فرنسا أو ذات التجارب اليسارية والعمالية والنقابية مثل أمريكا الجنوبية حيث تتوجه الفئات الإجتماعية الغير قادرة على النفاذ إلى الأسواق نحو الإندماج في دورة الإنتاج الموازية التي تتميز بغياب موانع الدخول وتقتصر في تأسيسها على المبادرة والمجهودات الخاصة وتخضع لعدة مبادئ سلسلة وهي الإتفاق والتشارك في المسؤولية وفي المنافع. حيث من أهم شروط النجاح للمشاريع التضامنية هو الإتفاق بين مختلف الأطراف على الشكل التضامني والإلتزام بالمساهمة الفعالة والفعالية في إنجاحه بالإضافة الى احترام الضوابط المتفق عليها في توزيع العائدات. كما يتميز هذا القطاع بعدة خصائص تعتبر الركائز الأساسية لنجاحه اجتماعيا وتأثيره في التنمية محليا ووطنيا حيث توفر طوعية الإلتزام والإنسحاب وانعدام الصفة الربحية في المشروع وجماعية القرار والتسيير من خلال خلق تنظيم ديمقراطي قاعدي يوفر هامشا من الحرية يمكن من ضمان روح المسؤولية والفعالية للمواطن كشريك في التنمية.

المدرسة المؤسسية

من أهم مؤسسيها "ثورستين فييلن" ظهرت منذ بداية القرن التاسع عشر وهي من بين المدارس المتواصلة وذلك لكونها أول من ساهم في إرساء المنظور الواسع والشمولي للعلاقة بين الإجتماعي والسياسي والإقتصادي كحقيقة في الخط العام للإقتصاد وقد أكدت

مبادئها خاصة مع ظهور وانتشار وقبول المدرسة الكينزية. الإقتصاد يجب أن يدرس كوحدة متكاملة فهو نظام معقد ومتشابك لا يمكن دراسته والتعامل معه عن طريق فصل أجزائه والنظر إليها بمعزل عن الكل. فالحركة الإصلاحية التي جاءت بها هذه المدرسة لا تزال قائمة الذات إلى اليوم، حيث أن الخطوات التي جاء بها المؤسسيون كانت الدافع الأساسي نحو التخطيط الإقتصادي لأهداف مثل الترشيد وحسن التصرف والتوظيف الكامل للموارد. وقد امتدت مساهمات المدرسة المؤسسية إلى مجالات أخرى في علاقة متلازمة مع بناء السياسات الإقتصادية مثل علاقات العمل وكل ما يتعلق بالقانون وعلم الإقتصاد.

كما أن بعض مساهمات المدرسة الكلاسيكية الجديدة للعقود الثلاث الماضية تأثرت بتحليل المدرسة المؤسسية لعديد الجوانب مثل حقوق الملكية، سياسات التقاعد ولكن بشكل مختلف عن الخط القديم للمؤسسيين. هؤلاء الجدد سعوا لإيجاد وتحديد كيفية بناء مساهمات المؤسسات في تحقيق الكفاءة الإقتصادية. وبالتالي فإن مبادئ المدرسة المؤسسية سجلت حضورها في مختلف التيارات الفكرية للتنمية فالمؤسسات والتنظيمات الإجتماعية تمثل العمود الفقري لبلورة السياسات وتحقيق أهدافها.

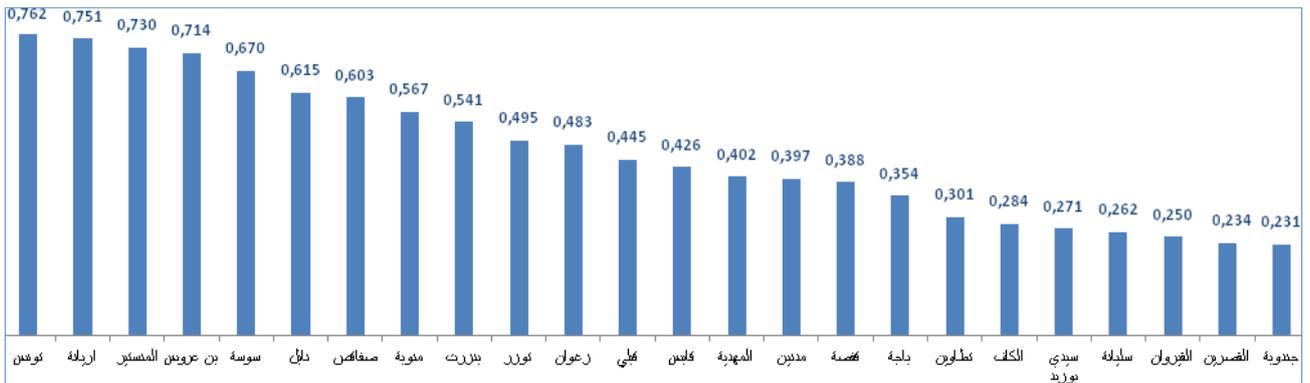
II. الواقع التونسي

إبان الثورة التونسية، بينت عديد البحوث والتقارير الوطنية والدولية فشل المنوال التنموي القائم منذ عقود خاصة من خلال إمالة اللثام عن الإختلال التنموي الذي طال عديد الجوانب الإجتماعية والثقافية ولاسيما على المستوى الجهوي. حيث أظهر مؤشر التنمية الجهوية¹ عمق الفجوة بين مناطق البلاد في جميع المجالات من بنية أساسية وخدمات صحية وثقافية... وأن المناطق الساحلية تحتوي على أكثر من 90% من عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقريبا مجمل الوحدات السياحية مما ساهم في التخفيض من نسبة البطالة لتصل إلى أدنى المستويات المسجلة وطنيا (9%) مقابل المناطق الداخلية وخاصة منطقتي الشمال والوسط الغربي التي تفاقمت فيها الأمية والإنقطاع عن الدراسة

¹ مؤشر التنمية جهوية هو مؤشر تألّفي يختزل معطيات ذات دلالات وأبعاد اقتصادية واجتماعية مختلفة يعد من طرف المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

في سن مبكرة والبطالة مما أدى إلى تهميش هذه المناطق وزاد في نسق الهجرة الداخلية وخلق بالتالي فوارق داخل المدن والجهات الساحلية ذاتها وذلك من خلال انتشار أحياء متاخمة للمدن الكبرى التي تعرف بأحزمة الفقر.

مؤشر التنمية الجهوية



المصدر: منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية عدد 8 سبتمبر 2015

إن هذه الوضعية التي بينها المؤشرات التي تعكس التفاوت التنموي داخل وبين الجهات في تونس تمثل بالأساس النتيجة للإخلالات التي حصلت في الخيارات الإستراتيجية لمناول التنمية. فبالنظر إلى الخيارات الإقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالتنمية في مستويها الكلي والجهوي مرّت تونس منذ الإستقلال بأربعة فترات هامة صاحبها خيارات كبرى عرفت خلالها العديد من المتغيرات على مستوى التصور والمحتوى والمنهجية.

المرحلة الأولى، وتهمّ العشرية الأولى بعد الإستقلال والتي تميزت بالاعتماد على منهجية التخطيط المركزي. وقد تركزت الجهود على إرساء أقطاب تنموية جهوية تهدف إلى خلق ديناميكية في الأطراف من خلال تثمين الموارد الطبيعية بالجهات الداخلية لخلق مراكز إشعاع فرعية. وتميزت هذه الفترة بتدفق الإستثمارات العمومية من المركز نحو الأطراف والتي مكنت من إنجاز مشاريع صناعية كبرى على غرار شركات الفولاذ وتكرير النفط ومعامل عجّين الورق والسكر والإسمنت.

المرحلة الثانية وهي العشرية الثانية للتنمية والتي تميزت بتغير جوهري تمثل في تبني منوال ذي توجه ليبرالي مع المحافظة على البعد الإجتماعي الجهوي الذي وإن بقي على نطاق مركزي فقد تم وضع الأسس لولادة بعض ملامح اللامركزية من خلال بعث المندوبية العامة للتنمية الجهوية التي عهد إليها إعداد المخططات الجهوية وتوزيع استثمارات المخطط جهويا.

ومن ناحية أخرى، تم تقسيم البلاد إلى ستّ مناطق : الشمال الشرقي والشمال الغربي والوسط الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي. وقد مكّن هذا التقسيم من تشجيع اللامركزية الصناعية من خلال تحفيز الإنتصاب في الصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

المرحلة الثالثة، وقد تميزت هذه المرحلة بالتركيز على التنمية الريفية والفلاحية كمحور أساسي لإستراتيجية التنمية وذلك في محاولة لتكريس مبدأ خلق الثروة انطلاقا من الأطراف نحو المركز. وتمّ تدعيم تدخلات برنامج التنمية الريفية خلال سنة 1984 بالشروع في إنجاز برنامج التنمية الريفية المندمجة الذي يهدف إلى تحسين ظروف عيش المناطق الريفية وبعث المشاريع التي تثمن ثروات كل جهة. المرحلة الرابعة فقد تميزت بتحويلات جذرية ناتجة عن برنامج الإصلاح الهيكلي يهدف تعديل وتحرير الإقتصاد ومزيد الإندماج في الإقتصاد العالمي.

وعلى هذا الأساس، تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتحرير التجارة الخارجية والتقليص من مراقبة الأسعار والإستثمار ومراجعة قانون الجباية ومجلة تشجيع الإستثمار الخاص وخصوصة مؤسسات الدولة، حيث تركّزت جهود الدولة على تحفيز الإستثمار الخاص ووقع التركيز على التشجيعات عبر تحسين مناخ الأعمال وتوفير برامج لدعم المؤسسة الإقتصادية من خلال تعدد برامج وهيكل الدعم.

وكما هو بين فإن المخططات التي يفترض أن تعطي أكلها على المدى المتوسط والبعيد ظلت طريقها وذلك لعدم التناسق والتواصل فيما بينها فكل مرحلة يتم خلالها تبني منحى لا يؤمن التواصل ومتابعة ما سبق فكانت الجهود مبعثرة تفتقر إلى النظرة الكلية والشاملة. كما كانت أيضا البرامج التنموية عبارة عن تدخلات منفردة يطغى عليها الجانب الاجتماعي الصرف الذي قد يمكن من تحسين أوضاع الأفراد على المدى القصير لكن دون إرساء مقومات لخلق الثروة وتنميتها وبصفة أدق فإن المخططات خاصة في المرحلة الثانية والثالثة هي عبارة عن برامج لتوزيع الثروة وليست لخلق الثروة.

أما عن المرحلة الأولى التي مازالت ملامح الأقطاب التنموية موجودة إلى اليوم فتشكو حسب رأينا من ضعف قنوات الإتصال والتواصل حيث يفترض إلى جانب هذه الأقطاب إرساء مقومات الإدماج بين الجهات بما يمكن من خلق قطاعات اقتصادية مترابطة وبالتالي بقيت هذه الأقطاب معزولة ومحدودة في حجمها مما جعلها غير قادرة على لعب دور قاطرة التنمية في الجهة خاصة في ظل نسبة النمو العالية للسكان كما وكيفا في تلك الفترة وبالتالي لم تمكن من إنشاء نشاطات أخرى مكمله لهذه الأقطاب.

أما المرحلة الرابعة والتي تواصلت إلى الفترة الحالية، فإن التوجه نحو الإنفتاح على الأسواق الخارجية والرفع من نسبة الإدماج في الإقتصاد العالمي يقتضي إلى جانب تأهيل المؤسسات الإقتصادية تأهيل مؤسساتي وإرساء ثقافة الإنتصاب الخاص حيث لا يمكن رفع تحديات الإنفتاح والإندماج في الإقتصاد العالمي بعقلية الدولة المستثمرة والمشغلة. كما أن الانفتاح زاد إلى جانب عوامل أخرى من تركيز المؤسسات في المناطق المتاخمة للمرافق العمومية وخاصة فيما يتعلق بالموانئ والمطارات التي تسهل عملية دخول وخروج البضائع وتقلل من كلفة النقل الداخلي. وفي هذا الإطار التشخيصي للوضع الحالي أجمعت الدراسات في هذا الشأن على أن مسببات التفاوت التنموي داخل وبين الجهات عديدة ومختلفة من بينها تفاوت نسبة الإستثمار العمومي إضافة إلى وجود تباين على مستوى مناخ

الأعمال من بنية تحتية ونسيج مؤسساتي وعلى مستوى الجهاز الإداري بالإضافة إلى كثرة المشاكل العقارية في المناطق الداخلية مقارنة بالمناطق الساحلية.

هذه العوامل وغيرها ساهمت وبصفة طبيعية في خلق ازدواجية اقتصادية، أدت إلى تعاظم اقتصاد غير مهيكّل مبني على التجارة الموازية ويوفر مواطن شغل هشة والذي تركّز أساساً بالمناطق الحدودية واقتصاد مهيكّل متركّز في الشريط الساحلي أين تتوفر ظروف أحسن للإستثمار من مرافق أساسية كالطرق السريعة والمطارات والموانئ والمناطق الحرة بالإضافة إلى الجامعات الكبرى والمستشفيات الجامعية إلا أن تصاعد وتيرة نمو هذا القطاع الغير مهيكّل خلال السنوات الأخيرة لم تستثن هذه المناطق التي تأثرت بتصاعد نسق الهجرة الداخلية. وفي هذا الإطار أصبح من الضروري البحث عن سبل تعديل المنوال التنموي في اتجاه دعم لحاق وتقليص الهوة بين مختلف المناطق وذلك من خلال مزيد ترشيد الإستثمار العمومي ليكون قاطرة لدفع الإستثمار الخاص والنهوض بالمناطق الداخلية والرفع من اندماجها في الدورة الإقتصادية.

III. الخلاصة

إنطلاقاً من هذا البحث في ماهية التنمية والذي بين أنها متعددة الأطراف ومتقاطعة الأبعاد ذات دلالات متكاملة وشاملة تمزج بين الاجتماعي والإقتصادي، بين التاريخي والجغرافي بين الثقافي والديني...

كل هذه العوامل زادت من تعقيد علاقة التنمية بمحدداتها. فإلى جانب تعدد المحددات فإن العلاقة السببية بين التنمية ومحدداتها تبدو معقدة ومزدوجة. هل أن النمو هو السبب في ارتفاع مستوى التنمية أو العكس أي هل النمو أولاً أم التنمية؟ هل التشغيل أولاً أم التنمية؟ هل الإستثمار أولاً أم التنمية؟ كل هذه التساؤلات تبقى محل جدل ودون إجابة ضافية. فإذا كان النمو يمثل التحسن الكمي في مستويات الإنتاج الذي هو النتيجة لتراكم الوسائل والموارد وبالتالي فهو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الإقتصادي حتى نضمن استمراره - فإن التنمية الإقتصادية في مفهومها الشامل تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو" إذا فالتنمية هي الشرط لتحسين نسق النمو كما أن النمو يعني تزايد في مستوى الدخل وبالتالي في نسق تراكم الموارد الذي يؤدي الى تحسين الظروف الإقتصادية التي تنعكس إيجاباً على التغيرات والتأقلمات المحددة للتنمية. ويمكن تعريف التنمية التي ينتهجها المجتمع لضمان الرفح المتواصل والمتزن في نسق النمو الإقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية وبما يمكن من تأمين حاجيات أفرادهم مع إرساء قدر ممكن من العدالة الإجتماعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية. إنطلاقاً من هذا المفهوم فإن حاجيات الأفراد من صحة وشغل ورفاه تمثل في الآن ذاته الغاية والوسيلة للتنمية. الخلاصة هي أن التنمية عملية شاملة ومعقدة بكل المقاييس تتطلب تحديد سياسات منهجية بعيدة كل البعد عن النمطية، تستند إلى الموارد المتوفرة وتراعي خصوصيات الشعوب الإجتماعية والثقافية والدينية. وبالتالي، فإن التنمية لا تقتصر فقط على المردودية والإنتاجية بمفهومها الإقتصادي بل تتعدى ذلك ليصبح محور الحديث فيما يتعلق بالإستثمارات التنموية عن الإنتاجية الإجتماعية.

IV. ملامح تحقيق التنمية في تونس

إن مفهوم التنمية كما وقع تعريفه سابقا هو مفهوم متحرك ومتطور عبر الزمن، حيث انتقل من مفهومه البسيط وهو "النمو الإقتصادي" إبان الحرب العالمية الثانية إلى مفهوم "التنمية البشرية والتنمية المستدامة" بداية من التسعينات إلى مفهومه الحديث مؤخرا وهو مفهوم "التنمية الإقتصادية المحلية"، وقد بين تبني هذا المفهوم الجديد للتنمية جدواه وذلك حسب تجارب بعض الدول كالسويد واليابان وتركيا وبولونيا وغيرها من الدول التي استطاعت بفضل استراتيجية تنموية مبنية على "اللامركزية" أن تحقق تنمية متوازنة من خلال المشاركة في تحسين نوعية الحياة مع جميع الأطراف المتداخلة من قطاع خاص وقطاع عام ومجتمع مدني. وقد أجمعت كل التجارب التي نجحت في إرساء "التنمية الإقتصادية المحلية" على أن اللامركزية وتوزيع السلطة ونقل الاختصاصات والاستقلالية في اتخاذ القرار من المركز إلى الأطراف يؤدي بالضرورة إلى تحقيق المفهوم الشامل للتنمية و يمكن كل دولة من الوصول إلى المسار التنموي والإصلاحي الأكثر ملاءمة لخصائصها الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية شريطة أن تكون السلط الجهوية أو المحلية محل توافق وأن ينبنى المنوال التنموي على مبدأ خلق الثروة وليس توزيع الثروة التي لم تحدث بعد وبالتالي يكون في نهاية الأمر توزيعا لاعتمادات الإستثمار وتحويل وجهتها إلى الإستهلاك . وفي ذات السياق أفضت الدراسات المقارنة إلى تقاطع معظم التجارب في نقطة جوهرية تتعلق بتوزيع السلطة ونقل الإختصاصات في النظام اللامركزي الذي يفترض أن يتخذ ثلاثة أبعاد وهي :

1. اللامركزية السياسية : وهي التي توفر أعلى درجة من الديمقراطية على المستوى المحلي لضمان درجة عالية من المشاركة المجتمعية في صنع القرار،
2. اللامركزية الإدارية : والتي ترتبط بنقل سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات أدنى وفقا للسلم الإداري من أجل الإستجابة لاحتياجات القاعدة العريضة من المواطنين وإرساء مبدأ الترابط والشمولية والتوازن،

3. اللامركزية المالية : تمنح صلاحيات أكبر في جمع وإنفاق الأموال مما يحقق استخداما أفضل للموارد.

وتشير الأدبيات والتجارب الدولية إلى أن هذا المنوال التنموي ينبني بالأساس على السلطات المركزية حيث تلعب دورا هاما في رسم السياسات العامة ووضع الإستراتيجيات التنموية والإقتصادية المحلية بما يتماشى مع التوجهات العامة على المستوى الوطني. كما تتكفل السلطات المركزية أيضا بوضع الإطار التشريعي للتنمية الإقتصادية المحلية إلى جانب تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الإقتصادية وتمويل أنشطة وبرامج التنمية المحلية لتشمل عناصر اقتصادية وإجتماعية وبيئية ومؤسسية تمكّن من الإستفادة من الخصائص والميزات التفاضلية لكافة مناطق البلاد.

المراجع

- E/ESCWA/SDD/2014/Brief.4 United Nations Publication الإقتصاد الإجتاعي التضامني
أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية
 - سمير أمين "الإقتصاد السياسي للتنمية"
 - Philippe Hamman "Sociologie urbaine et développement durable" (Bruxelles: Editions de Boeck Université, 2012). السوسيولوجيا الحضرية والتنمية المستدامة .
 - Walt Whitman Rostow 1959 "مراحل النمو الاقتصادي"
 - Amartya Kumar Sen "التنمية حرية"
 - Le livre Blanc de développement régionale « Ministère de développement Régionale 2011 »
- "المنذوبية العامة للتنمية الجهوية" للتنمية الجهوية الإستراتيجية الوطنية
- "Développement régional : Priorités et mesures" Tribune de l'ITCEQ N °8 -
Septembre 2015 ,